ولكنه نظرا الى القياس لان الاصل الاطراح وسوا ان القياس ان يقال في مثل نفلتنا فكانه وضع اياك موضع ذلك الضمير
قوله واذا التقى ضميران في نحو قولهم الدرهم اعطيتكه اليك قال الشيخ يعني ليس بلازم ان
مرفوعا ومثلا رشد اليه ولا ورد عليه ضربتك فانهما لا يا تيان الا متصلين قوله جاز في الثاني الاتصال والانفصال
في الاتصال لامكانه والانفصال لبعدها وشبهه بالمتعذر لادائه الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل قولك اعطيتكه واذا
جاء متصلين فحكمها ما ذكر من تقديم المتكلم على ما يليه وتقديم المخاطب على الغايب تقديما للاهم فالاهم واذا انفصل
الثاني لم يراع هذا الترتيب المذكور لان المتصل كالظاهر في الاستقلال بنفسه فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل الا ان يكونا
غايبين فان الاختيار في الثاني الانفصال كراهة اجتماع الفاظ متماثلة وقد جاء متصلا شاذا في قوله لضغمهماها
واستشهد بالبيت ومعناه ان نفسه طابت لاصابة الشيء من اجل ان هذين القاصدين له بالشر اصابتهما مثلها وفي
البيت اشكال فان الضمير عائد الى الشر فاذا قدرت اصابتهما الى المفعول وسوى الظاهر وجب ان يكون ضميرها فاعلا في المعنى
ولا يستقيم لوجهين احدهما انها ليست من ضماير الرفع والاخر ان ضمير الفاعل لا ياتي بعد ضمير المفعول ابدا فالوجه ان الضمير
يعني لاصابته اضيف الى الفاعل الذي ضمير التثنية ثم ذكر بعد ذلك المفعول فكانه قال لاصابته هذين الشر التي عبر عنها
بالضغم اولا قوله والاختيار في ضمير خبر كان واخواتها الانفصال وان كان الاول مرفوعا لان الخبر هو خبر المبتدا في
المعنى فكما ان خبر المبتدا لا يكون الا منفصلا فكذلك خبر كان والاخر ان كان ضعيفا من باب الافعال وقصرت عن اتصال
ضميرين كما قصرت ان واخواتها ووجه ضعفها ان المنصوب فيها ليس مفعولا في المعنى وايضا فان اكثر الناس على انها لا
دلالة لها على الحدث قوله والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم الى اخره قال الشيخ يعني بغير اللازم ان
الفاعل لا يكون الا مضمرا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا والدليل على انه لم يرد باللازم الا المتصل مستكنا كان او بارزا
انه مثل بما يصح ان يكون فيه بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب الا انك تقول افعلا وتفعلون تدل على انه لم يرد المستكن
خاصة كما وقع في بعض النسخ والدليل على انه لم يرد المنفصل ان جميع امثلته في اللازم لا يستقيم ان يكون فيها المنفصل وايضا
فانه مثل في غير اللازم بالمنفصل بقوله ما قام الا هو وقوله تفعل للمخاطب احترازا من تفعل للغائبة فانه لا يكون الا ظاهرا
وهو مستكن في اللازم وانما لم يقع الفاعل في هذه المواضع الا مضمرا من جهة ان الفاظ موضوعة لقرينة لان هو للمتكلم والمخاطب
وهو موضع المضمر الا ترى ان المتكلم لا يعبر عن نفسه الا انا وشبهه ولا يقول المخاطب الا انت وشبهه فلو وقع مقامهما
غير مضمر لاختل وخرج باب المضمرات وغير اللازم في موضعين احدهما في فعل الواحد الغايب وفي الصفات
لان فعل الواحد الغايب والصفات يكون معنى القرينة يثبت ويفقد فان ثبتت وجب الاضمار والا وجب الاظهار
ولذلك جاء الوجهان بخلاف الافعال الاول فان قرائنه لازمة فلم يقع فاعلها الا مضمرا فلذلك كان الاول مانعا ولم
يكن لازما ما ههنا ومن غير اللازم ما يستكن في الصفات لما ذكرناه من انه كفعل الغايب باعتبار قرينه يجوز الخلو
عنها فلذلك جاء فيه الوجهان فاذا اجريت الصفة على غير من هي له جاء الفاعل منفصلا فلا يكون متصلا ويكون ذلك
في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام فمثال الاخبار قولك هند زيد ضاربته هي ومثال

الصفات

٧

ولا كذلك والصفة كقولك مررت برجل ضاربه انا ومثال الاحوال ركبت الفرس طاردة انا ومثال الموصولات
بالالف واللام الفرس الراكبه انا هو ولهذا علتان احديهما ان اسماء الفاعلين تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم
من تحمل الافعال ضماير ما ليس بجاريه عليه مع قوتها تحمل هذه مع ضعفها والثاني ان الافعال يتصل في اكثر صيغ الضماير
التي يعرف بها من هي له لان اكثرها بارز واما اسماء الفاعلين فلا يتصل بها مضمر بارز وانما يكون مستترا فلا يلزم
من تحمل الافعال هذه الضماير مع وجودها بارزة في اكثرها تحمل اسماء الفاعلين هذه الضماير مع عدمها فان قيل
اسماء الفاعلين وان لم يبرز ضمايرها فالحروف التي فيها تبيين من هي له لفظا كما تبين الضماير بنفسها فانك اذا قلت
ضاربان علم انه للمثنى كما علم بضربا انه للمثنى وان اختلفت الالفان وكذلك ضاربون مثل يضربون واذا
حصلت الدلالة فلا فرق بين ان يكون ضميرا او غير ضمير فالجواب من وجهين احدهما ان هذا وان حصل في احاد
الصور فهو منقوص في اكثرها الا ترى ان ضرب وضربت يشبههما اسم الفاعل منه ضارب وان اختلفت الضماير
فلا يتحقق في كثير من الصور الدلالة في الافعال دون الصفات والثاني لو سلمنا ان ذلك في كل الصفات لكانت هذه الحروف
في الصفات قراين وهي في الافعال انفس الضماير فلا يلزم من الاستغناء بما دل عليه الى نفس لفظه الاستغناء بما دل عليه
بقرينة تحصل الفرق بينهما قوله ويتوسط بين المبتدا وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها اذا كان
الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا فصل الضماير المنفصل المرفوعة الى اخره قال
الشيخ رضه شرط هذا الباب ما ذكر من الشروط وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس اذا كان معرفة لانه اذا قال الامر
زيد منطلق لا يلبس بانه نعت ولم يشترط في المبتدا ان يكون الخبر معرفة لانه الا معرفة وما يقع نكرة بتاويل
لا يقع خبره معرفة وقد يقبل الخبر بالتعريف ليعلم انه مخصوص بان يكون المبتدا معرفة قوله في امتناع دخول حرف
التعريف عليه كافعل من كذا انما اعني افعل من كذا لانه الذي مثل به في قوله هذا الحجر ... زيد هو غلام رجل
كان ممتنعا دخول حرف التعريف والفرق بينهما ان افعل من كذا اشبه المعرفة بها في ... حيث المعنى حتى ان معنى
قولك افضل من كذا من فضل باعتبار فضيلة مخصوصة ... قام مقامه وليس غلام رجل كذلك فانه انما امتنع دخول حرف التعريف
عليه من جهة ان الاضافة قد يكون للتعريف واللام للتعريف ... الجمع بينهما محال في افضل منك قال وهذه الضماير
لا يصح اما ان يكون لها موضع من الاعراب او لا باطل ان لا يكون لها موضع من الاعراب لانها كلها في التركيبات لها
موضع من الاعراب فتعين ان يكون لها موضع من الاعراب فاذا كان لها موضع فلا يخلو من ان يكون رفعا او نصبا او جرا
ولا عامل لواحد منها وانما قلت ان لها موضعا من الاعراب لانها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات اما النصب
والجر فغير مستقيم لان لفظها لفظ المرفوع واما الرفع فلا يستقيم لان عوامل الرفع اللفظية كلها مشتغلة والعامل المعنوي
لا يصح لانه لو كان مبتدا لارتفع ما بعده وانت تقول كان زيد هو المنطلق ولا يستقيم ان يكون حرفا لان الحروف
يلزم طريقة واحدة وهذا يتغير باعتبار من هو له بالمتكلم والغيبة والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وهذه احكام الضماير فدل على انه ليس من قبيل الحروف ... عن ظاهر بان تغيره لا ... قرينة

Copyright © King Saud University